

الدور المعياري للمنظمات الدولية غير الحكومية

في المجال البيئية

المقدمة :

بالرغم من أن جمعيات المواطنين التطوعية قد وجدت عبر التاريخ، إلا أن المنظمات الدولية غير الحكومية كما نعرفها اليوم، خاصة على المستوى الدولي قد تطورت بعد الثورة الصناعية.

إن تأسيس أول منظمة دولية غير حكومية كان عام 1839 وهي منظمة " مناهضة العبودية الدولية "، وقد تنامي عددها بعد الحرب العالمية الثانية بشكل متسارع.

تم استخدام العديد من التسميات لهذا النوع من المنظمات مثل: المنظمة التطوعية الخاصة، منظمات القطاع الثالث، المنظمات الغير الربحية⁽¹⁾، كما عرفت جدالا كبيرا حول تسميتها، حيث عرفها محمود خلف بأنها: "تلك المنظمات المتكونة من الممثلين الخاصين، أي أفراد وجمعات أو حتى كيانات خاصة مستقلة عن الحكومات الوطنية"⁽²⁾.

أما الأستاذ مارسيل ميرل فعرفها بأنها: " كل جمعية أو تجمع أو حركة مكونة بصفة دائمة من طرف الخواص منتميين لدول مختلفة لمتابعة أهداف غير الربح و الكسب"⁽³⁾.

لقد عرفت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا بدور المجتمع المدني في قضايا مختلفة، على رأسها قضية حماية البيئة سواء على المستوى العالمي أو المحلي، فحماية البيئة من التلوث، ونشر الوعي البيئي من أهم الجهود التي تبذلها هاته المنظمات في هذا الشأن، فمنذ مؤتمر ستولكهوم عام 1972، قامت هاته الأخيرة بدور لا غنى عنه في عملية تحديد المخاطر، و تقييم الآثار البيئية، و محاولة اتخاذ كل الإجراءات لمعالجتها.

1- مرايسي أسماء، إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية لقضايا حقوق الإنسان، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2011-2012، ص20.

2- ساسي بن عامر، المنظمات غير الحكومية الإنسانية- من الدفاع عن حقوق الإنسان إلى التدخل-مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية، 2012-2013، ص16.

3- طير كمال، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2015-2016، ص10.

إن التأثير المتزايد للمنظمات غير الحكومية في النطاق الدولي ولد الانتباه ليس فقط إلى الإنجازات، ولكن إلى قضايا مختلفة التي تدافع عنها، في مقدمتها مشاكل البيئة، التي لم تعد شأنًا داخليًا وإنما أصبحت قضية دولية تستلزم تضافر جهود كل الدول، وكذا المنظمات غير الحكومية، و غيرهما من الفواعل من أجل الحفاظ عليها، وعليه أضحت هاته المنظمات تلعب دورا هاما في رسم السياسات العامة العالمية في هذا المجال، وتدير هاته القضايا وفقا لمنطقها وطبيعة الآليات التي تستخدمها.

بدأت هاته المنظمات عملها على الصعيد الدولي على شكل هيئات تعهد لها ادوارا استشارية أو فنية، لكنها تحولت إلى طرف دولي فاعل يساهم في ايجاد القواعد الدولية المطورة للقانون الدولي للبيئة.

يكتسي الموضوع أهمية كبيرة، لأنه يسلط الضوء على طرق تدخل هاته المنظمات في انتاج و تطوير القانون الدولي للبيئة، مع تحديد مختلف الأساليب المتبعة لتجسيد هذا الدور.

وعليه نطرح الإشكال الآتي: ما مدى فاعلية دور المنظمات الدولية غير الحكومية في انتاج المعايير الدولية للبيئة؟

سنحاول الاجابة من خلال مبحثين، نتعرض في المبحث الأول لمراحل تدخل المنظمات الدولية غير الحكومية، أما المبحث الثاني خصصناه لأساليب تفعيل المعايير الدولية البيئية.

المبحث الأول: مراحل تدخل المنظمات الدولية غير الحكومية في انشاء المعايير الدولية

تدخل المنظمات الدولية غير الحكومية يتم عبر عدة مراحل من أجل انشاء المعايير الدولية لحماية البيئة من المبادرة قصد تعبئة الحكومات، مروراً بالمشاركة في تحضير و تحرير النص وصولاً إلى تفعيل القاعدة القانونية و تكريسها.

المطلب الأول : المبادرة بتكوين القاعدة

حرصت المنظمات الدولية غير الحكومية على تعزيز تواجدها، عن طريق تطوير قواعد حماية البيئة والمشاركة بصفة مباشرة في انتاج القواعد الدولية في هذا المجال⁽¹⁾.

قد لا تتمتع التوصيات الصادرة عن المنظمات الدولية بالأثر القانوني إلا أنها ترتب آثار معنوية، خاصة في هاته المرحلة من تطور المجتمع الدولي، حيث أصبح يولي عناية كبيرة لقرارات المنظمات الدولية، ويتجه إلى اعتبارها أهم آلية لتطوير قواعد القانون الدولي العام⁽²⁾.

يؤكد الفقيه مارسيلو فاريلا (MACILO VARELLA) بأنه⁽³⁾:

" أصبحت المنظمات غير الحكومية فواعل مهمة في تطوير القانون الدولي للبيئة، وخاصة فيما يتعلق بالاقتراعات و المفاوضات من أجل قواعد جديدة، و أيضا فيما يخص العمل بها و مقارنة القانون الدولي "

تتجسد ممارسة المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي من خلال ممارسة نشاطها، أو من خلال عملها المتخصص في هاته الناحية.

أنشأت بعض المنظمات لجان دائمة ذات صلة بتطوير قواعد قانونية لحماية البيئة كالمجلس الدولي للاتحادات العلمية⁽⁴⁾.

1- شعشوع قويدر، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2013-2014، ص242.

2- المرجع نفسه.

3- MARCILO diace verella, Le rôle des ONG dans le développement du droit international de l'environnement, Janvier 2005, N°01, P41.

4- اللجان التي أنشأها المجلس: اللجنة العلمية بشأن بحوث المحيطات عام 1957، اللجنة العلمية بشأن بحوث الفضاء عام 1958، اللجنة العلمية بشأن المسائل البيئية لعام 1969.

رغم ذلك نجد أن دور المنظمات غير الحكومية لا يزال هشاً نظراً لاحتكار هذا النشاط من طرف الهيئات الحكومية الرسمية خوفاً من أن تتعارض القواعد المنشأة خارج سلطة و رقابة الدول مع سياستها و مصالحها.

المطلب الثاني: المشاركة في تكوين القاعدة

يتجلى هذا النوع من المشاركة، عندما تستدعي هاته المنظمات في اطار النظام الدولي المتمثل في المركز الاستشاري، حيث يتم اشراكها للاستفادة من الكفاءات العالية و الخبرات التي تتمتع بها في ميدان اختصاصها (1).

تطور أداء هاته المنظمات بحيث تحولت من قوة احتجاج إلى قوة اقتراح، و من قوة اعتراض إلى قوة اشتراك، وفي هذا الصدد يقول الأستاذ سعيد سالم جويلي(2): " لا نبالغ القول عندما نقرر في ظل ظاهرة المنظمات الدولية غير الحكومية بأن تلك المنظمات تمارس الآن دوراً رئيسياً في العلاقات الدولية يجعل منها واحد من الكيانات القانونية الدولية، الذي لا يقتصر نشاطها على مساعدة الدول و المنظمات في تحقيق أهداف التنظيم الدولي (الأمن و الرفاهية لكل الشعوب)، بل يتجاوز ذلك إلى إرساء قواعد القانون الدولي و تطويرها ".

من هذا المنطلق ساهمت العديد من هاته المنظمات في انتاج الصكوك الاتفاقية الدولية و الاقليمية في المجال البيئي، كما ساهمت في تبني اجراءات قانونية دولية متعلقة بحماية البيئة.

إن العملية التشاركية بين الدول و المنظمات الغير الحكومية يعتبر مجالاً هاماً لاستفادة كل طرف من خبرة الطرف الآخر، فبينما تقدم هاته المنظمات الخبرة و التخصص توفر الدولة بدورها المناخ المناسب لإنتاج المعايير الدولية مع عدم السيطرة على هاته المنظمات(3).

المطلب الثالث: تكريس القاعدة

يظهر دور المنظمات غير الحكومية في تكريس القاعدة من خلال تثبيت النص و الترويج له، فهي تقوم بأعمال تحسيسية و توعوية حتى تتضح و تتجلى، و يسهل اعتمادها(4).

1- شعشوع قويدر، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، المرجع السابق، ص243.

2- سعيد سالم جويلي، المنظمات الدولية غير الحكومية في النظام القانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة 2002، ص115.

3- PIERRE Marie Dupuy, droit international public, 5^{ème} édition, Dalloz, 2000, P690.

4- خالد السيد متولي، دور المجتمع المدني في انفاذ الحق في البيئة و الالتزام بحمايتها، مجلة مصر المعاصرة، أبريل 2010، العدد 498، القاهرة، ص412.

تساهم هاته المرحلة في إعداد قواعد القانون الدولي العام و تطويرها بل إنها تتعداها إلى تكوين القواعد العرفية الدولية، عن طريق تأثيرها في الرأي العام العالمي، كما أن هاته المرحلة تهتم من خلالها المنظمات بمتابعة تنفيذ تلك القواعد، و مراقبة مدى التزام المخاطبين بها، محاولة اخرجها من الجانب النظري إلى الجانب الواقعي، لذلك فهي تنشط باستمرار سواء بحث الدول على الانضمام للمعاهدات الخاصة بحماية البيئة أو بدفع الدول لتنفيذ و احترام التزاماتها التعاقدية و اتخاذ الاجراءات الازمة فيما يخص موضوع حماية البيئة.

لمرحلة تكريس القاعدة القانونية أهمية بالغة، و ذلك لأن هاته المنظمات تلعب هنا دورا الرقيب لاحترامها و تفعيلها على أرض الواقع⁽¹⁾.

أكدت الأمم المتحدة على أهمية مساهمة المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي في العديد من التقارير الصادرة عنها⁽²⁾.

المبحث الثاني: أساليب تفعيل المعايير الدولية البيئية

تعتمد المنظمات الدولية غير الحكومية على مجموعة من الآليات التي توفر المجال المناسب لتفعيل القانون الدولي البيئي الذي شاركت في انشاء معاييرها المختلفة، الأمر الذي دفعها إلى خلق آليات تتناسب مع طبيعة العمل في المجال البيئي، لذلك فهي تعتمد مجموعة من الأساليب منها ما هو وقائي كالمراقبة و أسلوب التقارير، ومنها ما هو ردعي كتحميل الدول المسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية.

المطلب الأول : اسلوب المراقبة

يتطلب هذا الأسلوب العديد من وسائل العمل حيث تحقق هذه الآلية المعرفة الكافية بالوضع البيئي، و رصد التغيرات التي تحصل نتيجة الممارسات الضارة بالبيئة، بحيث تستلزم جمع المعلومات ، إذ تمتاز هاته المنظمات نظرا لتكونها من أشخاص مؤهلين بالقدرة على جمع المعلومات، إذ تشكل مرحلة جمع المعلومات و المعطيات مرحلة هامة و حاسمة، فهي أفدر من الدول في الوصول إلى البيانات و تحليلها و نشرها بسرعة في العديد من المجالات كونها تحت رقابة و متابعة مستمرة من قبل النشطاء و الاخصائيين⁽³⁾.

1- خالد السيد متولي، دور المجتمع المدني في انفاذ الحق في البيئة و الالتزام بحمايتها، المرجع السابق، ص413.

2- عبد المعز عبد الغفار نجم، مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة، دراسة قانونية تحليلية، 1989، ص20.

3- عماد عمر ممدوح عبد الجواد، التكتيكات الجديدة في مجال حقوق الإنسان، الأهلية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى

تعمل هاته المنظمات إلى التحول من رد الفعل إلى ما يعرف بالاستباقية أو القدرة التوقعية أي التحرك قبل وقوع الظرف المهدد⁽¹⁾.

بالإضافة إلى استغلال المعلومات في العمل الوقائي، بحيث تسعى من خلال جمع المعلومات إلى تقديمها للجماهير، خاصة فيما يتعلق ببعض المشاريع التي يجهل السكان خطورتها، وذلك بقصد الضغط على الحكومات لمنع مباشرتها نظرا للأضرار الناجمة عنها، و كثيرا ما ترسل بعثات لتقصي الحقائق التي قد تثار من قبل أحد الأطراف أو تقوم بذلك من تلقاء نفسها عندما ترد إليها معلومات حول أعمال تعتبر تهديدا للبيئة⁽²⁾.

تشكل المعلومات عنصرا هاما و فعالا لنجاح أي لجنة لتحقي الحقائق ، لأنها تعتبر أرضية انطلاق لها و أرضية وصول، لأنها تبدأ عملها بجمع المعلومات التي تحتاجها من أجل الكشف عن الانتهاكات، كما أنها تقدم في نهاية عملها معلومات كافية لتفسير حجم هاته الانتهاكات و تحديد المنتسب فيها.

المطلب الثاني: أسلوب التقارير

تعد هاته الآلية من أهم الآليات التي تتخذها هاته المنظمات، بحيث أنها تؤثر تأثيرا كبيرا في اتخاذ القرار السياسي في الدول، يعتبر هذا تطورا في نشاطها بحيث يمكنها إعطاء تقارير تكون موازية للتقارير التي تتقدم بها الدول، فيحق لأي منظمة غير حكومية وطنية كانت أم دولية أن تقدم تقريرا موازيا لتقرير أي دولة شريطة أن تكون متمتعة بالمركز الاستشاري داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي⁽³⁾.

ترتكز تقارير المنظمات غير الحكومية على مجموعة واسعة من مصادر المعلومات كالتشريع، و التقارير الحكومية حول تنفيذه، احصائيات حكومية، التقارير المنشورة من جانب المنظمات و الهيئات المهنية، الكتب المنشورة الدورية...إلخ⁽⁴⁾.

1- عماد عمر ممدوح عبد الجواد، التكنيكات الجديدة في مجال حقوق الإنسان، المرجع السابق.

2- المرجع نفسه.

3- إدري صافية، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2011-2012، ص88.

4- طير كمال، دور المنظمات الولية غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، المرجع السابق، ص100.

للتقارير المقدمة من قبل المنظمات الدولية غير الحكومية أهمية بالغة لأنها تمكن اللجنة من التأكد من مدى صحة ما ورد في تقارير الدول التي غالبا ما تكون شكلية، بحيث تنفادى أن تذكر فيه الدول كيفية اعتمادها في نظامها القانوني الداخلي، لذلك يعتبر نظام التقارير الأسلوب الأكثر استعمالا في الرقابة على الاتفاقيات الدولية للبيئة، بحيث تحرص العديد من هاته الاتفاقيات على ضرورة اشراك المنظمات غير حكومية في نظر تقارير الدول⁽¹⁾.

المطلب الثالث : اثاره المسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية

لا تزال الأسس التي تقوم عليها المسؤولية الدولية عن انتهاك قواعد القانون الدولي البيئي محل جدل، إلا أن جل المواثيق الدولية و حتى فقها و قضاءا تعتمد إلى تحميل الدول المسؤولية نتيجة الإخلال بالتزاماتها أو نتيجة ما تتسبب فيه أنشطتها من أضرار حتى إن كانت هاته الأعمال مشروعة⁽²⁾، لذلك فعلت المنظمات الدولية غير الحكومية هاته الآلية متجاوزة بذلك الأسس التقليدية و أعمال الأسس الحديثة و المرنة للمسؤولية الدولية⁽³⁾، لأنه قد اتضح أن الأضرار البيئية ذات طبيعة خاصة مما يثير كثيرا من المشاكل القانونية فيما يتعلق بعلاقة السببية بين الضرر الحادث من التلوث و مصدره، و تقدير حجم الضرر، و مبلغ التعويض الواجب دفعه⁽⁴⁾.

لذلك أجمع فقهاء القانون الدولي على التحلل من القيود التي تفرضها القواعد التقليدية لإثبات الضرر و اسناده إلى مصدره⁽⁵⁾.

إن الفكرة الرئيسية التي تقوم عليها المسؤولية الدولية في المجال البيئي، جوهرها أن البيئة و مختلف المشاكل المتعلقة بها لم تصبح شأنا داخليا إنما هي تكريس كمفهوم التراث المشترك للإنسانية المشار إليه في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982.

1- طير كمال، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، المرجع السابق.

2- KISS Alexandre, droit de l'environnement, Pédons, Paris, 1990,P68.

3- JEAN Marc Laveille, droit de l'environnement, Ellipse édition, Paris, 1998,P28.

4- صباح العشراوي، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، 2010، ص168.

5- عبد السلام منصور الشوي، التعويض عن الأضرار البيئية في نطاق القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة

2008، ص71.

يتأسس هذا النظام على أن أية دولة، لا تسأل فقط في حالة تسببها في احدث الضرر للغير، و إنما يترتب عليها المسؤولية حتى في حالة انتهاكها لقواعد القانون البيئي أو حتى لعدم الوفاء بالتزاماتها الدولية حتى و لو لم يترتب عن هذا الانتهاك أو عدم الوفاء بالالتزامات ضرر مادي لأي دولة أخرى.

تقوم المنظمات الدولية غير الحكومية بدور هام في التشجيع على ايجاد صيغة مناسبة لمحاسبة الدول و الهيئات الدولية عن الأضرار التي تلحقها بالبيئة، و قد تمكنت عام 1993 بتقديم الدعم للبنك الدولي من أجل انشاء فريق تفتيش مهمته تقييم الأضرار التي تصيب الأفراد و التي تسببها المشاريع التي يدعمها البنك ليتم اتخاذ القرار المناسب حول وقوع الضرر بدفع التعويض أو سحب الدعم المالي للمشروع⁽⁶⁾.

6- وافي الحاجة، المنظمات غير الحكومية و دورها في حماية البيئة، مجلة جيل للدراسات السياسية و العلاقات الدولية، العدد الأول، جوان 2015، ص03.

الخاتمة :

لم تظهر البيئة كموضوع اساسي للدراسات القانونية الا عندما ظهرت المشاكل، و حدث الاختلال بين عناصرها الطبيعية و الصناعية بسبب تدخل الإنسان بطريقة خاطئة لاستغلالها، لذلك أصبح الحديث عن الظاهرة من الأمور المسلم بها، فأخذت بذلك حيزا من الاهتمام على الصعيد بين الوطني و الدولي، في الوقت الذي عرف فيه المجتمع الدولي من جهة أخرى تغيرات كبيرة في شكل العلاقة بين أطرافه، وفي طبيعة وقيمة الأدوار التي يقوم بها كل طرف، بحيث انضمت و ظهرت كيانات جديدة إلى أشخاصه على رأسها المنظمات الدولية غير الحكومية كطرف و شريك و فاعل في العلاقات الدولية مهتم بتطوير القانون الدولي عامة والقانون البيئي خاصة من خلال المشاركة في اعدادا و تبني و مراقبة تطبيق و تفعيل القانون الدولي للبيئة.

من خلال هاته الدراسة المتواضعة توصلنا إلى أن المشاكل البيئية لا يمكن التصدي لها بدون وضع استراتيجية يشارك فيها الجميع من دول و هيئات و منظمات حكومية و غير حكومية، كما أن الدول تيقنت أنه عليها التشارك مع مختلف الفاعلين داخل المجتمع الدولي ، في مقدمتهم المنظمات الدولية غير الحكومية و ذلك بفضل طريقة عملها، و الأجهزة المكونة لها، و الخبرة العلمية و الميدانية التي يتميز بها اعضاؤها لذلك يجب التأكيد على ما يلي:

- ضرورة تقديم الدعم لهاته المنظمات خاصة في الجانب المالي حتى تتمكن من تأدية وظيفتها، و تضمن حريتها مما يجعلها في منأى عن الضغوط التي تؤثر عليها.
- بالإضافة إلى زيادة دورها خاصة على مستوى المبادرة بتكوين القاعدة، لأن المعايير التي تضعها هاته المنظمات بحكم احتكاكها و تواجدها الميداني تعتبر انعكاسا حقيقيا للواقع.
- ضرورة تعاون الدول مع مختلف أشخاص القانون الدولي خاصة المنظمات الدولية غير الحكومية لتطوير القانون الدولي البيئي في شقه المتعلق بالمسؤولية عن التعويض ضحايا التلوث و الأضرار البيئية التي تنتج عن نشاطات تمارسها الدولة ضمن اختصاصها و تحت اشرافها.
- إن الوضع الذي آل إليه النظام الدولي البيئي نتيجة التعاون الدولي الضعيف، من فيضانات و كوارث كبير أودت بملايين الأشخاص، و أمراض و أوبئة مختلفة، بالإضافة إلى استعمال للأسلحة الفتاكة التي تخلف الإبادة الجماعية للجنس البشري و للكائنات الحية ككل، يحتاج إلى تفعيل آليات أخرى لتكريس و تجسيد قواعد القانون الدولي البيئي تجسيدا فعليا، لذلك تقترح هاته المنظمات تطوير نظام الشكاوى

باعتبار البيئة حقاً من حقوق الإنسان، وحث المحكمة الجنائية الدولية على تفعيل المسؤولية الدولية الإيكولوجية.

قائمة المراجع :

1- المراجع باللغة العربية :

- ❖ إدري صافية، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2011-2012.
- ❖ خالد السيد متولي، دور المجتمع المدني في انفاذ الحق في البيئة و الالتزام بحمايتها، مجلة مصر المعاصرة، أبريل 2010، العدد 498، القاهرة.
- ❖ ساسي بن عامر، المنظمات غير الحكومية الإنسانية- من الدفاع عن حقوق الإنسان إلى التدخل-مذكرة ماجستير جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية، 2012-2013.
- ❖ سعيد سالم جويلي، المنظمات الدولية غير الحكومية في النظام القانون الدولي، دار النهضة العربية القاهرة 2002.
- ❖ شعثوق قويدر، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2013-2014.
- ❖ صباح العشاوي، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، 2010.
- ❖ طير كمال، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2015-2016.
- ❖ عبد السلام منصور الشوي، التعويض عن الأضرار البيئية في نطاق القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة 2008.
- ❖ عبد المعز عبد الغفار نجم، مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة، دراسة قانونية تحليلية، 1989، ص20.
- ❖ عماد عمر ممدوح عبد الجواد، التكتيكات الجديدة في مجال حقوق الإنسان، الأهلية للنشر و التوزيع الطبعة الأولى 2008.
- ❖ مرايسي أسماء، إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية لقضايا حقوق الإنسان، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2011-2012.
- ❖ وافي الحاجة، المنظمات غير الحكومية و دورها في حماية البيئة، مجلة جيل للدراسات السياسية و العلاقات الدولية، العدد الأول، جوان 2015.

2- المراجع باللغة الأجنبية :

- ❖ JEAN Marc Laveille, droit de l'environnement, Ellipse édition, Paris, 1998.
- ❖ KISS Alexandre, droit de l'environnement, Pédons, Paris, 1990.
- ❖ MARCILO diace verella, Le rôle des ONG dans le développement du droit international de l'environnement, Janvier 2005, N°01.
- ❖ PIERRE Marie Dupuy, droit international public, 5^{ème} édition, Dalloz, 2000.

المخلص :

شهدت السنوات الأخيرة، تزايدا ملحوظا لتدخل المجتمع المدني في عدة قضايا، في مقدمتها قضايا البيئة من التلوث، و العمل على نشر الوعي البيئي، فمند مؤتمر ستوكهولم لعام 1972، قامت المنظمات الدولية الغير الحكومية، التي تعنينا في هاته الدراسة- بدور لا غنى عنه في عملية تحديد المخاطر، و تقييم الآثار البيئية، و العمل على اتخاذ كل الاجراءات المناسبة لمعالجتها، أو تفاديها.

هذا التأثير المتزايد للمنظمات الدولية غير الحكومية شدا الانتباه لإنجازاتها خاصة في المجال البيئي، الذي يمكن الجزم بأنه لم يعد شأننا داخليا محضا، و إنما تحول لقضية دولية تحتاج لتضافر جهود كل الدول مع كل الفواعل داخل المجتمع الدولي، على رأسهم المنظمات الدولية غير الحكومية من أجل الحفاظ عليها، لأن هاته الأخيرة أصبحت تلعب دورا هاما في رسم السياسات العامة العالمية في هذا المجال، و تدير هاته القضايا وفقا لمنطقها و طبيعة الآليات التي تتخذها، بل إن دورها تعدى ذلك إلى مرحلة إنتاج المعايير الدولية، و بالتالي تطوير القانون الدولي للبيئة، محاولة ايجاد الآليات المختلفة لتفعيله، لذلك قمنا بطرح الإشكال الآتي : ما مدى فاعلية دور المنظمات غير الحكومية في إنتاج المعايير الدولية البيئية.

و قد حاولنا الإجابة من خلات مبحثين تناولنا في المبحث الأول مراحل تدخل المنظمات غير الحكومية في عملية إنتاج المعايير الدولية البيئية، أما المبحث الثاني خصص لأساليب تفعيل المعايير الدولية البيئية.